

# التجارة الدولية

## الفصل العاشر: السياسات التجارية

---

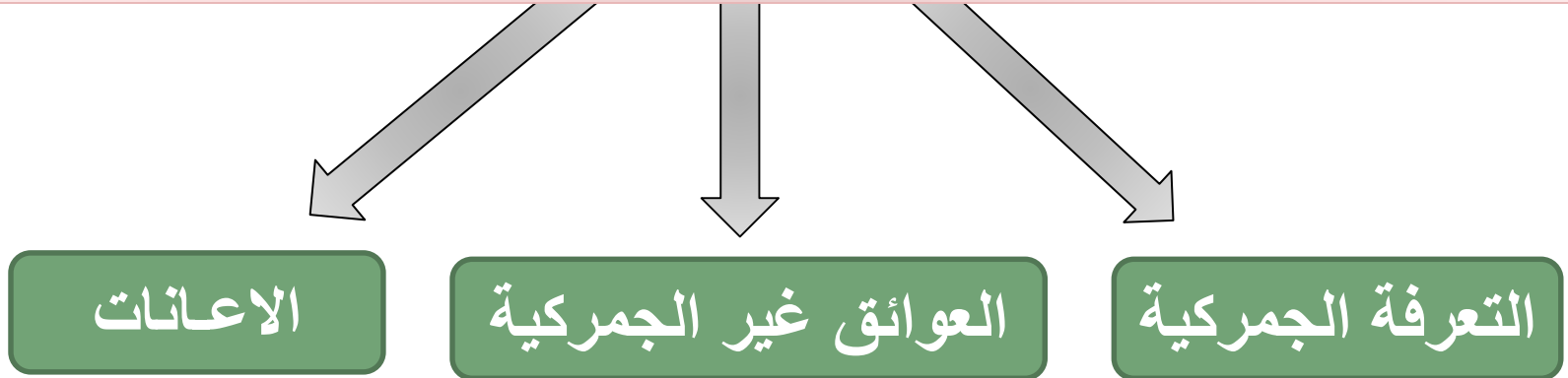


## التجارة الدولية تقوم على أساس

- اختلاف أسعار السلع قبل الانفتاح.
- وفورات الحجم الاقتصادية  
(الكمية  $\uparrow$  والسعر  $\downarrow$ )

تحرير التجارة + التخصص  $\leftarrow$  تحقق للدول مكاسب تضاف إلى الثروة الاقتصادية ( $\uparrow$  الدخل القومي الحقيقي)

# أدوات السياسات التجارية



رغم المكاسب التي تحققها التجارة إلا أن الدول **تقيّد** حرية تدفق السلع **وتتدخل** في تخصيص وتوزيع تجارة الموارد الاقتصادية **عن طرق** أدوات السياسة التجارية.

# التعرفة الجمركية

تعد من أهم  
القيود التجارية

تعريفها: ضريبة أو رسم يفرض على السلع التي تم الاتجار بها وذلك عند اختراقها الحدود الوطنية لبلد ما.

وهي نوعان:

## تعرفة على الصادرات

الدول النامية تعتمد كثيراً على  
تعرفة الصادرات وذلك لـ:

- لسهولة جمعها
- تكوين دخل للدولة

## تعرفة على الاستيراد

الأكثر  
أهمية

الدول الصناعية تفرض التعريفات وقيود  
أخرى وذلك للأسباب التالية:

- لحماية بعض المصانع كثيفة العمل.
- الضريبة على الدخل لجمع دخل معين.

## أشكال التعرفة

قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينة الواحدة بغض النظر عن سعرها. ميزتها تحصيلها سهل، عيبها كأداة حماية المنتجين  $\Leftarrow$  قيمة الحماية تختلف عكسياً مع سعر الواردات (التضخم)

الرسوم النوعية

نسبة مئوية % من القيمة، ميزتها تغلبت على مشكلة التضخم والحفاظ على حماية المنتجين.

عيبها هناك مشكلة في تقدير القيمة النقدية للسلعة المستوردة

البانعين  $\downarrow$  سعر السلعة  $\Leftarrow$   $\downarrow$  العبء الضريبي  
الجمارك  $\uparrow$  سعر السلعة  $\Leftarrow$   $\uparrow$  الأيرادات

الرسوم القيمة

توليفة من الرسوم القيمة + النوعية  
(غالباً تستخدمها أمريكا، أما أوروبا فتفضل القيمة فقط)

الرسوم المركبة

# العوائق غير الجمركية

التعرفة الجمركية تراجعت بسبب المفاوضات متعددة الأطراف تحت ظل مؤسسة الجات GATT وتم موازنة هذا الأثر بواسطة العوائق غير الجمركية.

هدف معن: كتابة الملصقات الورقية على السلع بلغتين.

وقد تتضمن هدفين

هدف غير معن: تقييد استيراد السلعة (محدد ومقصود)

إذن يمكننا القول بأن الآثار التي تتركها العوائق غير الجمركية على السلع المستوردة هي آثار ثانوية لسياسة تجارية موجهة إلى هدف آخر.

الظاهر (معن): المحافظة على جودة معينة للسلع

المستوردة (تقنين الاستيراد).

مثل: معيار جودة الإنتاج ويتضمن هدفين

مقصود (غير معن): عدم السماح بدخول المنتج الأجنبي.

## من أشكال التعرف غير الجمركية

١. الحصص الاستيرادية: قيود كمية تفرض على كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها.
٢. الإجراءات الإدارية: تأخر البضائع +  $\uparrow$  تكلفتها (تتلف)  $\downarrow$   $\Leftarrow$  الاستيراد.
٣. قواعد المناقصات الحكومية: عندما تشتري الحكومة ما يلزمها محلياً وإن كان أقل فائدة وأكثر سعر من بدائل الإنتاج الأجنبية.

٤. القيود الطوعية على التصدير: (بديل للحصص) تتفق مع المزودين الأجانب على ↓ الصادرات (تقييدها) وعادة توافق الدول بدافع الخوف من تخصيص الواردات.
٥. شروط المكونات المحلية: محاولة لإبقاء جزء من القيمة المضافة ومبيعات الأجزاء في يد الموردين المحليين، كأن تشترط نسبة معينة من السلع المباعة أجزاءها صناعة ألمانية مثلاً.
٦. التصنيف الإداري (الجمركي): تحويل السلعة المستوردة من فئة إلى أخرى ↑ ⇐ الضريبة عليها.
٧. القيود على تجارة الخدمات: أكثر خطورة لأن الخدمات ↑ سريعاً في التجارة الدولية



٨. السياسات التجارية المرتبطة بإجراءات الاستثمار: (غالباً في الدول النامية) خطوات سياسية متعددة ذات طبيعة متزامنة مع النشاط الاستثماري الأجنبي، كأن يفرض على المستثمر تصدير نسبة معينة أو كاشتراط يستخدم مدخلات محلية حتى تنشط سوق العمل والمواد الأولية.

٩. معايير الصحة والبيئة والسلامة: تهدف إلى حماية مواطنيها لكن البعض يرى أنها ↓ التجارة (مثل القيود على اللحوم التي تحتوي على إضافات هرمونية) فنجد أن مواصفات السياسات تتطلب تعديلات بسيطة للمنتجين المحليين وكثيرة للأجنبي ↓ ↔ الواردات.

# الإعانات

الدعم الحكومي

↓ تكلفة الإنتاج

- توسع الإنتاج.
- فرص عمل جديدة.
- ↓ الواردات.
- قدرتها على المنافسة.

أوجه أخرى

- مساعدات إدارية.
- برامج إعادة التدريب.
- تمويل البحث والتطوير.
- امتيازات ضريبية للشركات المحلية (التي تنتج سلعاً لها تأثير مباشر على التكلفة النسبية التنافسية).